

حماية الجامعيين وحماية الجمهور

للاستاذ عريان يوسف سهد

في كلمات سابقة أهابت بالجامعيين أن يغضوا 'بحر الاقتصاد القومي' ويساهموا في إنشاء صرح الثروة القومية بإقبالهم على العمل الحريذل الرضا بالوظيفة سواء كانت في الحكومة أو غيرها ، ورجوتهم أن يكونوا 'عصب الحياة في الوطن' باشتغالهم بالتجارة والصناعة والزراعة بدل أن يكونوا عالة على اقتصاد الوطن يعيشون من فيض إيراده الذي تجنيه الحكومة منه تستطيع السهر به على شؤون الوطن .

وقد علمت أن حديث المهندسين وحثهم على فتح ورش لصيانة السيارات وإصلاح الراديو وغيره من الآلات ، علمت أن ذلك الحديث أنصت إليه بعض طلبة الهندسة في كليتهم وأنهم قبلوه بالاستحسان فسرني ذلك أعظم السرور لأنني لمست فيه رضاءهم عن الفكرة والتحمس لها وشمرت بأن قرارة نفوسهم فيها بغض للوظيفة وتطلع للعمل الحر ، ولا عجب فهم شباب متحمس ملتهب العزيمة بهم بكل عظيم من الأمور ولكن تفعد بهم الظروف عن تنفيذ ما يعيش في صدورهم .

وقد تحدثت عن ضرورة الاهتمام بتدريب الطلبة على إصلاح السيارات وأشرت إلى طريق سهلة لذلك وهي جعل ورش صيانة سيارات الحكومة وموتوسكلاتها تابعة لكلية الهندسة كما أن مستشفى قصر العيني تابع لكلية الطب لوجه الشبه بين السيارة المعطلة المحتاجة للإصلاح والمريض الذي يحتاج إلى العلاج .

ولقد رأيت كيف أن القانون يحمي الجمهور من أدياء الطب فلا يمرؤ فير طبيب حاصل على درجة من كلية الطب أو كلية تضارعها على فتح عيادة لعلاج المرضى ومباشرة العمليات الجراحية وفي هذا القانون علاوة على حماية الجمهور حماية لمصالح الأطباء إذ لولاه لكانت منافسة المتطبيين لهم ، خطر على مصالحهم .

ترى هل صحة الناس وحدها هي التي يجب أن يحرص عليها القانون ؟ أم أن ما لهم له عند المشرع من الرعاية ما للصحة من رعاية ؟

وإذا كان القانون يحرم على غير الطبيب أن يفتح عيادة لمزاولة مهنة الطب حماية للصحة ولا أطباء جميعا فلم لا يظفر المهندس بافئة من رعاية المشرع ولم لا يظفر الجمهور من رعاية المشرع لماله يمثل ما يحوط صحته به من رعاية .

تذهب بسيارتك الى ورشة وبها عطل بسيط تطلب إصلاحه وتدفع عن ذلك الإصلاح ثم تسلم السيارة وإذا عيبها لا يزال فيها وإذا هي بعد سير قليل تعود إلى الوقوف ولعل لك من المصالح ما لا يحتمل التأخير فيكون تعطل سيارتك وبالأعلى عليك وربما كانت له عواقب خطيرة. لو أن الذي أصلحت سيارتك عنده خير بر إصلاحها لما حدث ذلك التعطل ولا تقيت خسارة لا مبرر لها .

فإذا كان الأمر كذلك فكيف ترك صناعة كهذه لها بالجمهور صلة وثيقة بغير تنظيم يكفل ألا يخترقها غير أهلها فيكفل بذلك مصلحة الجمهور ويحافظ على ماله ويفسح الطريق أمام المهندسين لتولى هذه الصناعة بدل أن يتولاها كما هو الحال اليوم كل من حدثته نفسه باحترافها . هذا جديد ولكل جديد من المحافظين من يرد من غير درس ويرفضه لأول نظرة .

سؤال معترض وما مصير هؤلاء الدخلاء على الهندسة ؟ وردى على ذلك أنه هو نفس مصير أدعياء الطب الذين حال قانون بينهم وبين مزاوله مهنة الطب قطع الله عنهم العيش من هذه الصناعة فليطلبوه من غيرها هذا هو أول رد وأقساه ولكن الواقع أن ورش السيارات وإصلاح الراديو وغيرها من الآلات متى حرمت على غير المهندسين — هذا على شرط أن تخرج كلية الهندسة خبراء في هذا العمل كما بينت في الحديث السابق — يضطر أصحابها إلى استخدام المهندسين لإدارة ورشهم حتى يمكن استمرارها كالأجراخانات التي يملكها غير الصيادلة يستخدمون الصيادلة لإدارة صيدلياتهم .

نعم يجب أن يكون لكل ورشة لإصلاح السيارات والراديو وغيرها من الآلات مهندس يتسلم السيارة أو الجهاز المطلوب إصلاحه ويفحص ويرسم الخطة لإصلاحه فلا يخرج من الورشة إلا وقد أصبح إصلاحا حقيقيا لا تزيف فيه ، ولعل أصحاب السيارات وأصحاب أجهزة الراديو يكونون أشد الناس حماسة لصدور مثل هذا التشريع لكي يضمن الواحد منهم أنه إذا عهد بسيارته أو جهازه إلى ورشة لإصلاحه يكون واقفا من أنه يضعه في أيدي خيرة والخبرة أساس الأمانة .

هذا القانون فيه حماية للجمهور كما بيلت ، ولكن في الواقع ليس قصدي من الإشارة إلى ضرورة وجوده هو مصلحة الجمهور وحماية مصالحه بقدر ما أرمى إليه من إيجاد مجال فسيح لخريجي كلية الهندسة حين يفكرون في الإعراض عن الوظائف واختيار العمل الحر الذي أشرت إليه ؛ فإن المهندس إن لم يحبه القانون من الدخيل على الهندسة لا بد إن شرع في إنشاء ورشة من هذا الطراز أن يحتاز حقبة من الزمن تهدده المنافسة فيه بإخراجه من السوق ، لأن الإصلاح الدقيق المبنى على العلم أغلى ثمنا من الإصلاح السطحي المبنى على الحدس والتخمين وهما ما يلجأ إليه العامل العادي في إصلاح السيارة أو الراديو فإنه يظن أن عيب السيارة في قطعة من أجزائها فيصلحها ويسلمها إلى صاحبها مع أن العيب من قطعة أخرى فلا تمر فترة قصيرة حتى تعود إليه فيعود إلى التخمين فيصلح قطعة أخرى ، وهكذا إلى أن تقع يده

على القطعة التي تتعطل السيارة بسببها فيصلحها أو إلى أن يسيء صاحب السيارة به الظن فيترك ورشته ويلجأ إلى ورشة أخرى تمثل معه الدور من جديد . هذا النوع من الإصلاح رخيص من غير شك والرخص في السوق يجذب الزبائن فإن الزبون ليس بالخير الذي يدرك كل شيء . لهذا الرخص ستكون منافسة ورش غير المهندسين لورش المهندسين منافسة خطيرة على المهندسين ، ولهذا وجب إن أردنا أن يتجه أبناءنا المثقفون إلى العمل الحر أن نحميهم من هذه المنافسة الخطرة .

سيقول معترض إننا إن أخذنا بهذه النظرية فتحنا المجال أمام فريق من أبناء الأمة وأوصدناه في وجه الفريق الذي كان يؤدي العمل حتى الآن ولكن هذا مردود بأن لاسلطوات الذين يتبعون الآن مكان المهندسين سوف لا يخرجون من عملهم ولكنهم سيتولون ما هم أهل له فقط فيقومون بالعمل تحت إشراف المهندس المسئول بدل أن يقوموا به كما هو الحال الآن بغير إشراف وإذا كان في ذلك إقلال لبعض الشيء لإيرادهم فهذا الإقلال ليس شيئا يذكر بجانب المحافظة على مصلحة الجمهور من ناحية وتوجيه الشباب المثقف إلى العمل الحر من ناحية أخرى .

هذا كله ليس في المرتبة الأولى من التنفيذ لأنه مرتبط أولا وقبل كل شيء بوجود المهندس الخبير بإصلاح السيارات والآلات وهذا المهندس غير موجود حتى الآن بين خريجي كلية الهندسة فإن تخريجهم منها يحتاج كما أسلفت إلى جعل الدراسة العملية في الورشة دراسة واسعة النطاق طويالة المدى كدراسة طالب الطب حين يياثر العلاج بنفسه في المستشفى وشيئا آخر يجب الانتباه إليه في إعداد هذا المهندس الذي يصدر من أجله قانون حماية هذه الصناعة ، ذلك هو العاية يختلف أنواع الآلات فيتخصص فريق من المهندسين لكل نوع حتى يحذقه كما يتخصص الأطباء في مختلف أنواع المرض فلا يكون المهندس كشكولا بل يكون متخصصا لنوع واحد من الآلات يصلحه فينبغ في إصلاحه كما ينبغ الجراح في الجراحة أو طبيب العيون في مرض العين وهكذا .

لقد طالبت الشباب بالإعراض عن الوظائف وطالبتهم بالمغامرة في الأعمال الحرة وكنت أشعر أن ذلك وحده لا يكفي وأن مؤازرتهم وتعهدهم خصوصا في دور الانتقال والتحول من التعلق بالوظائف إلى الاشتغال بالعمل الحر ولا شك أن ما أشرت إليه في هذه الكلمة من ضرورة العاية بحمايتهم سيكفل هذه المؤازرة ويساعدهم في طريقتهم بالحديد أكبر مساعدة . ولعل هذا التشريع إذا نظر إليه الفارئ على ضوء القانون الذي يحرم غير حامل ليسانس الحقوق الاشتغال بالمحاماة مع أنها كانت بحاجة قبل وجود عدد كبير من حملة الليسانس . وكذلك أطباء الأسنان كان من لا يحمل منهم دبلوما يجوز له فتح عيادة لطب الأسنان حتى وجد من حملة دبلوم طب الأسنان من يكتفى لسد حاجة الشعب فصدر تشريع يحرم على من لا يحمل الدبلوم أن يفتح عيادة يعالج فيها أسنان الناس .

ليس غريبا إذن أن نحمي المهندسين الخبراء يوم تخرجهم كلية الهندسة بإصدار التشريع الذي أشرت إليه لحماية الجمهور من ناحية وتشجيعهم على الاشتغال بالعمل الحر الذي نطالبهم بالاتجاه إليه